

تعزير الأمن أداة الأردن لتهدئة الغليان الداخلي

حملات أمنية مكثفة لمنع انفلات الأوضاع السياسية والاقتصادية

استكمال مسار التطبيع بين السودان وإسرائيل

الخرطوم - قالت مصادر سياسية في السودان إن وفدا إسرائيليا رفيع المستوى زار الخرطوم للبحث في وضع المسائل الأخيرة على اتفاق المبادئ لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والسودان.

ويعد السودان ثالث دولة عربية تطبع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد الإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر والأردن، وتطمح إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى استكمال هذا المسار ليشمل دولاً أخرى في المنطقة قبيل انتهاء ولايته الرئاسية في يناير المقبل.

ولم يعلن السودان عن زيارة الوفد الإسرائيلي، لكن مصادر سياسية سودانية قالت إن الخرطوم تفضل استكمال الإعداد لخطوات التطبيع في كنف التستر والكمات لتجنب انتقادات القوى المناهضة لإقامة علاقات طبيعية مع الدولة العبرية.

وأكد مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى لوكالة الصحافة الفرنسية أن بلاده أرسلت بالفعل أول وفد إلى السودان، بعد شهر من إعلان اتفاق التطبيع بين البلدين.

وقال وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين الأسبوع الماضي إن وفدا صغيراً سيرزور السودان بشكل مبدئي وستكون مهمته مناقشة ملفات أمنية، وأضاف للفرزيون "واي نت" أن وفداً أكبر سيقوم بزيارة لاحقة لمناقشة التعاون الاقتصادي المحتمل مع الخرطوم.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قد التقى رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان في فبراير الماضي بأوغندا، ووصف رئيس الوزراء اللقاء بأنه "تاريخي".

وزار وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إسرائيل أواخر أغسطس الماضي، وغادر منها إلى السودان في أول رحلة رسمية مباشرة بين تل أبيب والخرطوم.

وشهدت الأشهر الأخيرة ازدياد الضغوط الأميركية على السودان لدفعه نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل رفع اسم البلاد من قائمة دعم الإرهاب، حسبما أكدته حينها الحكومة السودانية.

وكانت حكومة الخرطوم قد أكدت خلال زيارة بومبيو الأخيرة أنه تم الاتفاق على إنهاء "حالة العداء" مع إسرائيل وإعداد اتفاقية حول "إعادة العلاقات السودانية الإسرائيلية وسيتم البت في ذلك بواسطة المجلس التشريعي".



اقتصاد منهك

من الوضع الاقتصادي المتآزم ومنع تزايد الجرائم. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية "بتر" عن الحوامة قوله إن "العمل الأمني متواصل ولا ينتهي، ولن نسمح لأي كان بالتعدي على حقوق الآخرين". ويقول مراقبون إن الأردن بحاجة إلى دعم لمواجهة مخلفات أزمة كورونا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي من المحتمل أن تزيد من تعقيد الوضع بعد فشل الحلول السابقة في إيجاد حلول لحالة الغليان الاحتجاجية قبل نحو سنتين.

ويرى هؤلاء أن الحكومة الأردنية برئاسة بشر الخصاونة ستسعى إلى توظيف الإمكانيات الذاتية التي تتوفر حالياً للمملكة في مسعاها إلى مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية، خاصة وأن انتشار فايروس كورونا أثر على شتى مناحي الحياة في البلاد.

ولجات السلطات الأردنية إلى استخدام الأمن في عملية ضبط العمليات التجارية ووضع حدٍ للاحتكار بعد تزايد الشكاوى من المواطنين جراء الضائقة المالية.

وأعطت تلك السلطات للأجهزة الأمنية مهمة عمل جولات ميدانية في الأسواق للاطمئنان على الأوضاع الأمنية، والالتقاء مع التجار وأصحاب الأعمال، خاصة مع تسجيل احتجاجات لأصحاب محال تجارية وسط العاصمة الأردنية بسبب "قرارات تنظيم السوق"، إضافة إلى اعتصام لسائقي السيارات بسبب إغلاق الحدود مع السعودية.

وكان مدير الأمن العام اللواء الركن حسين الحوامة قد أكد على استمرار الحملات الأمنية التي أطلقتها الأجهزة الأمنية منذ أسابيع لضبط السلاح المنفلت وتخفيف حالة الاحتقان والتملل

وأثارت ردود فعل غاضبة في المملكة المعروفة باجرتها الأمنية القوية. وكانت السلطات الأردنية قد عززت من انتشار وحداتها الأمنية في مناطق رئيسية وأمام المستشفيات، والمناطق الأكثر ازدحاماً لمنع أي محاولة لخرق القانون.

ويدفع الأردن ثمناً باهظاً جراء تداعيات صراعات محيطية به من حدوده الشمالية والشرقية، وأوضح أحدث تقرير نشره البنك المركزي الأردني أن النمو الاقتصادي للبلاد لا يزال متغلباً بأعباء قضايا المنطقة المشتعلة التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي.

وتشير مصادر سياسية مختلفة في الأردن إلى أن السلطات تبحث عن مخرج أو وضع خطة تغيير قصد التخفيف من حدة الاحتقان الداخلي، التي زادت بفعل تأثيرات كورونا والشلل الاقتصادي.

البلاد على وقع فوضى أمنية وحالة من التوتر جراء الاحتفالات والاستعراضات بالأسلحة الأوتوماتيكية، التي شكلت إخراجاً كبيراً للسلطة.

وأغضبت تلك التصرفات العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وقد وصفها بأنها من "المظاهر المؤسفة بعد العملية الانتخابية"، مؤكداً حينها أن "القانون يطبق على الجميع ولا استثناء لأحد".

وكانت الأجهزة الأمنية قد أوقفت عدداً من مثيري الشغب والمخلين بالأمن منهم فائزون بالانتخابات لمخالفتهم القوانين وقوانين حظر التجوال وعرضوا صحة المواطنين للخطر من خلال التجمعات والتجمهر، كما ضبطت الأجهزة الأمنية عدداً من قطع السلاح التي استخدمت أثناء الاحتفاء بالفائزين.

وجاءت هذه التطورات في أعقاب جريمة تعرض لها فتى في مدينة الزرقاء،

تصريحات متزامنة لقيادة أجهزة أمنية رئيسية في الأردن بدت موجهة إلى الداخل لضبط الأمن في مواجهة تداعيات أزمة اقتصادية متفاقمة جراء انتشار الوباء، الذي أثر بشكل كبير على مناحي الحياة في المملكة.

عمان - عزز الأردن من خطواته السياسية والأمنية على صعيد تهدئة الاحتقان الداخلي جراء الوضع الاقتصادي المتآزم، الذي أثر بشكل كبير على شتى مناحي الحياة في البلاد جراء انتشار وباء كورونا والغلاء والانفلات الذي خلفته تداعيات الانتخابات الأخيرة.

ويسعى الأردن إلى النأي بنفسه عن صراعات المنطقة في ضوء اعتماده بصفة كبيرة على المساعدات الخارجية لتلبية احتياجاته الاقتصادية المختلفة، خاصة وأن البلد يحتضن عدداً كبيراً من المخيمات المكتظة باللاجئين.

وتشير تصريحات متتالية ومتزامنة لقيادة أجهزة أمنية رئيسية في الأردن إلى وجود مخاوف من انفلات جراء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تسببت في زيادة الاحتقان الشعبي، وأثرت على حياة المواطنين في مختلف محافظات المملكة.

وبدت تصريحات أطلقها قائد الدرك الأردني العميد الركن وليد قشحة بشأن المضي قدماً في "تعزير سيادة القانون وحماية المقدرات الوطنية"، رسالة إلى الداخل بضرورة الانضباط بعد نحو أسبوع على استقالة وزير الداخلية، والفوضى التي خلفتها ردود الفعل والاحتفالات المصاحبة للانتخابات البرلمانية الجديدة.



عميد الركن وليد قشحة

ماضون في تعزير سيادة القانون وحماية المقدرات الوطنية

وقال إن "مديرية الأمن العام وبدعم عملية الدمج والخطوات الناجحة التي خطتها في هذا المجال أصبحت أكثر قوة وقدرتها على الدفاع عن مصالح الدولة والأفراد".

وجرت الانتخابات في العاشر من نوفمبر وسط إجراءات غير مسبقة لمنع تفشي فايروس كورونا، وعاشت بعدها

المحاكم العسكرية وسيلة لكتم أصوات المنتفضين اللبنانيين

«إهانة الرئيس» تهمة جاهزة لملاحقة نشطاء حراك 17 تشرين

في المحاكم العسكرية. ونفت قوات الأمن ضرب وتعذيب المتظاهرين والنشطاء أثناء الاحتجاج. وقالت فرنجية إن القوات الأمنية اعتقلت نحو 1200 شخص منذ بداية الانتفاضة ضد الحكومة في أكتوبر 2019 وحتى نهاية يونيو.

وقال رعد إن إصلاح النظام القضائي اللبناني هو "أحد أهم مطالب" المتظاهرين المعارضين للحكومة، بما في ذلك إنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين. وفي 13 نوفمبر، تم تعزير جسد الرئيس بدفع 200 ألف ليرة لبنانية من قبل محكمة عسكرية، بعد 11 شهراً من اعتقال قوات الأمن له في احتجاج على الطريق الدائري في بيروت. ولم تصدر المحكمة بياناً بالتهمة التي أدان بها، وقال الشاب البالغ من العمر 32 عاماً إنه يخطط للهجرة من لبنان، وقال "لن نحقق أي تقدم دون دم، وهذا أمر لا أريد أن أتورط فيه".

وتأتي هذه القضايا التي يتعرض لها المحتجون في لبنان في ظل أزمة سياسية واقتصادية مستفحلة في البلاد، بعد الانفجار الهائل الذي تعرض له مرفأ بيروت.

ويقال إن رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري يسعى جاهداً إلى تشكيل حكومة جديدة وفقاً لبيروت المبادرة الفرنسية لحل الأزمة السياسية في البلاد. وتتمس المبادرة على تشكيل حكومة جديدة وإصلاح النظام المصرفي اللبناني.

وتتهم جهات لبنانية حزب الله والقياد الوطني الحر الذي يقوده صهر الرئيس اللبناني بتعطيل محاولات الوصول إلى حكومة جامعة للبنانيين.

قبل وزارة الدفاع، مما يقوض استقلالية المحكمة القضائية، وفقاً للنشطاء حقوقيين. وعادة ما يكون رئيس المحكمة العسكرية شيعياً، بينما المدعي العسكري الرئيسي مسيحي ماروني.

ويصف المحامون والنشطاء الحقوقيون والمدعى عليهم محاكمة المحاكم العسكرية للمتظاهرين وغيرهم من المدنيين على أنها عقدة أخرى في شبكة النظام الطائفي في لبنان تحمي سلطة كبار السياسيين وليس حقوق المواطنين.

سلسلة من القضايا والتحقيقات القضائية ضد النشطاء أفضت إلى تراجع سمعة لبنان من حيث حرية التعبير والتسامح

وقالت فرنجية ومحام آخر يدعى أيمن رعد "هناك بالفعل الكثير من التشكك حول نزاهة وتعسف القرارات الصادرة عن المحكمة"، مضيفين أنه عندما يتم الحكم على المتهمين، لا تتم مشاركة الأساس القانوني للإدانة مع محاميهم. وغالباً ما يتجاهل المدعون العسكريون قراءة ملفات القضية الكاملة المعدة من تقارير المخابرات العسكرية، أو يسقطون أو يغيرون التهم بشكل مفاجئ أثناء المحاكمات.

ولم ترد وزيرة العدل ماري كلود نجم على طلب التعليق. ولا يناقش المسؤولون اللبنانيون عادة سبب محاكمة المدنيين

تفتقر إلى الولاية القضائية على تهمة ثانية، وهي إهانة الرئيس. وتؤكد المحاكمات على المخاطر المتزايدة التي يواجهها الناشطون في لبنان، حيث أدت سلسلة من القضايا والتحقيقات القضائية ضد الصحفيين والمنتقدين إلى تراجع سمعة البلاد من حيث حرية التعبير والتسامح.

وقالت الباحثة في منظمة هيومن رايتس ووتش، آية مجذوب "ليس للمحاكم العسكرية أن تحكم المدنيين"، داعية في الوقت نفسه مجلس النواب اللبناني إلى إنهاء الممارسة المقلقة من خلال إصدار قانون يقضي بإبعاد المدنيين بالكامل عن اختصاص المحكمة العسكرية.

واسدعي جورج أبوفاضل إلى محاكمة عسكرية في 30 أكتوبر، بعد أن اعتقل خلال احتجاج قبل عام في مدينة بيت مري شرق بيروت.

وأثناء محاكمته، طلب المدعي العسكري من القاضي الوقت لقراءة تقرير القضية، ثم طلب تغيير التهمة الموجهة ضد أبوفاضل من الاعتداء على قوات الأمن إلى تهمة مقاومة الاعتقال دون عنف. وحكمت المحكمة ببراءته، لكن أبوفاضل قال إنه لم يشعر بالارتياح، مع العلم أنه ستكون هناك المزيد من المحاكمات "الأصقائي، للمتظاهرين، لمن يحاولون المطالبة بحقوقهم".

وقال أبوفاضل "هذه إحدى الأدوات التي تستخدمها الأحزاب الطائفية" للحفاظ على ولائ شعبيها من خلال تخويفه بالمحاكم العسكرية. يتم تعيين العديد من قضاة المحكمة العسكرية من

القضاء العسكري. وبعد شهرين من اعتقاله، تلقى جابر إشعاراً رسمياً يفيد بان النية العسكرية تتهمة بالاعتداء على قوات الأمن في قصر بعدا عندما احتجزه عملاء يرتدون ملابس مدنية. وقال جابر "صدمت عندما استدعيت إلى المحكمة العسكرية".

وأشارت فرنجية إلى أنه "لم يكن هناك دليل على اتهام جابر بالاعتداء على رجال الأمن. لقد تم اختطافه خلال مظاهرة، لكنه في الواقع استهدف بسبب منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي التي انتقدت الرئيس".

ولم تجر محاكمة جابر بعد اعتقاله إلا في 7 أكتوبر، عندما أعلنت المحكمة العسكرية براءته من الاعتداء على ضباط الأمن، وهي جريمة عسكرية بموجب القانون اللبناني، لكن المحكمة قالت إنها



ضد تكبير الأيدي ولجم الأصوات